قوى متساوية

لسلام دائم

العراق
بين الحرب والسلام

Kvinna till Kvinna

The Kvinna till Kvinna Foundation
Slakthusplan 3
121 62 Johanneshov
Sweden

+ 46-8-588 891 00
info@kvinnatillkvinna.se
www.kvinnatillkvinna.se
www.equalpowerlastingpeace.org

قوى متساوية – لسلام دائم
العقبات التي تواجه مشاركة المرأة في عمليات السلام

فريق البحث: يوهانا مانيجرين سيليموفيتش
(البوسنة والهرسك، العراق)
أوسا نيوكفيست براندت
(جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا)
أجنيتا سوديربيرج ياكوبسون
(أرمينيا، أذربيجان)
مسئولة التحرير: أوسا كارلمان
المجموعة المرجعية: أوسا كارلمان، لوفيزا ستراند، إيفا زيلين
ترجمة وتعريب: نادية الجوهري

المقدمة

قوى متساوية – لسلام دائم

كيف يتم التحول من حالة الحرب إلى حالة السلام؟ ومن الذي يمتلك سلطة بناء السلام؟ ومن الذي يقرر ما يجب أن يقتضيه مفهوم السلام؟ لا يوجد شك في أن السلام يهم كل فرد يعيش في مناطق النزاعات فمن الذي يقرر ما ينبغي أن يقتضيه هذا السلام؟

يقدم تقرير "قوى متساوية – لسلام دائم" دراسة عن مشاركة المرأة في عمليات السلام والتحديات الخاصة ببناء سلام متساوٍ من منظور النوع الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاعات خاصة النزاعات العنيفة.

ويستكشف التقرير العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وإحلال الديمقراطية في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة، ويتناول كذلك الفجوة بين الخطاب والممارسة في مجال بناء السلام من خلال جمع خبرات ومعارف 79 ناشطة من ناشطات السلام في خمس سياقات مختلفة للنزاع: أرمينيا/أذربيجان/ناغورنو كاراباخ، والبوسنة والهرسك وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبيريا. حيث تمتلك الناشطات ثروة من الخبرة العملية فيما يتعلق بآليات إقصائهن عن المشاركة التي تحدث على أرض الواقع وكذلك الفرص السانحة التي يمكن اقتناصها.

يهدف تقرير "قوى متساوية – لسلام دائم" إلى استكشاف الصلة الوثيقة بين السلطة والنوع الاجتماعي والسلام وكذلك الإسهام في زيادة الفهم حول الفجوات المتعلقة بآليات السلطة التي تمنع المرأة من المشاركة في عمليات السلام.

وقد تم إصدار خمس ملخصات حول مناطق النزاع وما بعد النزاع المذكورة أعلاه استناداً إلى تقرير"قوى متساوية – لسلام دائم" ويتناول هذا الملخص موضوع "العراق بين الحرب والسلام".

وللإطلاع على النسخة الكاملة من التقرير يرجى زيارة موقع: www.equalpowerlastingpeace.org

تم إصدار تقرير"قوى متساوية – لسلام دائم" من قبل مؤسسة "كفينا تل كفينا" كجزء من مشروع "المرأة وحل النزاعات" الذي تم تمويله ضمن إطار برنامج "أدوات تحقيق الاستقرار" التابع للمفوضية الأوروبية.

العراق

بين الحرب والسلام

على مدى السنوات الأربعين الماضية كان العراق تقريباً في حالة حرب مستمرة. مئات الآلاف من القتلى والعديد من النازحين خلفتهم الحرب مع إيران وحملة الأنفال التي شنها صدام حسين لتدمير حركة النضال الكردية من أجل الحرية في شمال العراق، وحرب الخليج ومؤخراً الغزو الأمريكي. ولقد عانت المرأة العراقية على وجه الخصوص عبر هذه السنين من وطأة العيش تحت هذه الظروف. وعلى الرغم من أنها قد شهدت بعض الحراك نحو مجتمع أكثر عدالة من منظور النوع الاجتماعي خلال السنوات الأولى من الحكم المدني لصدام حسين، إلا أن الوضع بدأ في التدهور في بداية التسعينات عندما سعى صدام حسين إلى الحصول على دعم الزعماء الدينيين للبقاء في السلطة. ومنذ ذلك الحين شهد المجتمع العراقي، باستثناء المنطقة الكردية في الشمال، حركة من العودة إلى التقاليد أخذت تطغى على جميع نواحي الحياة. ومنذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق في عام 2003 والإطاحة بصدام حسين أخذ العنف الطائفي في العراق في التصاعد بشكل مستمر. وعلى الرغم من أن انسحاب القوات الأميركية كان من المفترض أن يؤدى إلى انخفاض أعمال العنف، إلا أن سلامة وأمن المواطنين ولا سيما النساء، لا تزال من أكبر المشاكل التي تحتاج إلى حلول، حيث تناضل الجماعات الدينية والطائفية المختلفة من أجل السيادة والوصول إلى السلطة، بما فيهم تنظيم القاعدة العالمي والقائم على أساس ديني.

ويمثل الصراع بين التيارين العلماني والديني صعوبات خاصة بالنسبة للمرأة التي يزداد تعرض حقوقها للخطر يوماً بعد يوم. كما يعتبر عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين العنف وانعدام الأمن في المنزل وفى الأماكن العامة أحد العوامل التي تحد بشدة من إمكانيات المرأة في المشاركة في بناء السلام، حيث يحد من قدرتها على التحرك بحرية، كما تقيد القوانين والممارسات التمييزية حياة المرأة بطرق لا تعد ولا تحصى. وتصبح ناشطات حقوق المرأة هدفاً مباشراً لأعمال العنف حيث يتم إرهابهن وتهديدهن بالقتل بصفة تكاد تكون يومية.

وعلى الرغم من كل هذه القيود فقد ساهمت ناشطات حقوق المرأة في تحقيق بعض الإنجازات الهامة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالعنف المنزلي، وتطبيق نظام الكوتا النسائية في الانتخابات البرلمانية، وتوفير الدعم العيني لضحايا العنف، ودعم التعددية في المجتمع. وقامت المنظمات النسائية في العراق باستخدام مزيج من الاستراتيجيات الرسمية وغير الرسمية لزيادة نفوذهن في المجتمع كما نجحن في تطوير عدداً من المهارات تمكنهن من التفاوض في السياقين السياسي والديني.

لا يوجد حتى الآن أي قانون يجرم العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق. ثمة بعض التقارير التي تشير إلى أنه قد تم استخدام الاغتصاب كوسيلة للتطهير العرقي في الأحياء المختلطة، كما وقعت الفتيات والنساء المختطفات ضحايا لجريمة الاتجار بالبشر.

25%

25% هي نسبة تمثيل المرأة في البرلمان (من تقرير "تقدم نساء العالم" الصاد بتاريخ 12-2-2012).

تجارب في السلطة والمشاركة

يعرض هذا الجزء نتائج البحث الميداني الذي تم أجراؤه في العراق في يناير/كانون الثاني عام 2012. وقد التقت مجموعة البحث في مدينة أربيل مع سبع عضوات من المنظمات الرئيسية العاملة في مجال المرأة من مختلف مناطق العراق. كما تم عقد بعض المقابلات الفردية مع بعض الناشطين والناشطات الرئيسيين من المجتمع المدني وكذلك بعض الفاعلين والفاعلات الرئيسيين على المستوى الرسمي محلياً ودولياً.

مفاوضة المخاطر. انعدام الأمن: أحد عوامل الإقصاء

"عندما أغادر منزلي أضطر لتغطية نفسي وارتداء الحجاب. كما أن نقاط التفتيش كذلك تعتبر من الأماكن شديدة الخطورة. إنهم يتحرشون بالفتيات ويرددن البذاءات. لا استطيع السير في أي مكان، يمكنني فقط الركوب مع سائق وذلك يحد من قدرتي على العمل. أنا استخدم الأنترنت من المنزل وأذهب إلى المكتب مرة واحدة فقط في الأسبوع. عندما كنت أدرس بالجامعة كنت استغرق ساعتين للوصول وكنت أمر على ثمان نقاط تفتيش حيث يقومون بتفتيش ملابسي وحقائبي. أصبحت الدراسة بالنسبة لي صعبة للغاية. لكن الأصعب هو أنه في بعض الأحيان، كنت أرى جثث الموتى في طريقي إلى المدرسة... سوف أحكي لكم قصة صديقتي مورود. كان عمرها لا يتجاوز 17 سنة. كنا نجلس معاً للتحضير لامتحانات القبول بالجامعة. رجعت أنا إلى منزلي بينما بقيت هي عند صديقة أخرى لنا حينما انفجرت قنبلة على جانب الطريق ودخلت بعض الشظايا في جنبها. قضت مورود خمسة عشر يوماً في المستشفى إلى أن وافتها المنية. حدث ذلك قبل أربع سنوات ولا نزال نحتفل بعيد ميلادها كل عام أنا وصديقتنا الأخرى. ولكن صديقتي هذه مسيحية اضطرت إلى ترك العراق وسافرت إلي أمريكا".

وكانت هذه رواية أحدى المشاركات من الشابات القاطنات ببغداد وهى توضح لنا الحياة اليومية للمرأة العراقية. ويعتبر العنف داخل المنزل وفى المجال العام أحد العقبات الرئيسية والمباشرة التي تعيق إمكانية المرأة في المشاركة.
وعلى الرغم من انخفاض أعمال العنف في العراق بوجه عام، إلا أن الطائفية وزيادة الجماعات الأصولية الدينية قد ساهما في ارتفاع مستويات انعدام الأمن والعنف ضد المرأة. وبعد انسحاب القوات الأمريكية، ازداد حجم العنف الطائفي بشكل حاد، وهذا يعني أنه عندما يحتد الصراع على السيطرة السياسية والإقليمية، يتراجع معدل الاحترام لحقوق المرأة. وأكدت المشاركات على إحساسهن بالخطر بمجرد خروجهن من منازلهن حيث يضطررن لاتخاذ الاحتياطات لتأمين أجسادهن وحركاتهن من أجل تجنب إثارة الغضب وتعريضأنفسهن للمخاطر، خوفاً من الخطف والاغتصاب والقتل. وقد أدى هذا الخطر الناجم عن زيادة العنف إلى استحالة اجتماع النساء بانتظام أو مشاركتهم في الأنشطة السياسية. ولقد أكدت العديد من المشاركات أنه قد تم استهدافهن على وجه التحديد لكونهن أعضاء في منظمات نسائية، كما أنهن قد تلقين إساءات وتهديدات بالموت، وتم تعريض مكاتبهن للتخريب.
وطبقاً لشهادة المشاركات في مجموعة البحث فإن الدافع وراء العنف الذي يتم ارتكابه ضد المرأة في المجال العام هو نفس المنطق وراء انتشار حدوث الاعتداءات ضد المرأة في المنزل وفى نطاق الحياة الخاصة، حيث ينظر إلى المرأة باعتبارها حاملة لشرف الأسرة، وهذا هو السبب وراء تقبل فكرة الاعتداء على وقتل النساء اللاتي يلوثن شرف الأسرة على نطاق واسع. ونتيجة لذلك يؤمن الكثيرون بضرورة السيطرة على المرأة من أجل حماية شرف الأسرة وهي المهمة التي يقوم الأقارب الذكور بأدائها:

"كل أفراد عائلتها من الذكور يتحكمون فيها ويقومون بمراقبتها بشكل مستمر. يتحكم العديد من أفراد الأسرة في حياة المرأة ".

ويتم استخدام نفس المنطق من قبل الجماعات المسلحة، فالمرأة ليست فقط حاملة لشرف أسرتها بل هي رمزاً يمثل كذلك شرف الجماعة أو الأمة. ووفقاً لهذا المنطق فإن أي فتاة أو امرأة يتم أسرها من قبل العدو يتم اعتبارها "مدنسة" ويتم طردها من الأسرة، أو معاقبتها بالضرب بل والقتل.
وكما تقول أحدى المشاركات:

"عندما تسقط امرأة في قبضة العدو، يعلم الله وحده ما قد ينتهى بها الأمر. فقد يحدث شيء بجسمها. وجسم المرأة يحمل شرف الأسرة وبالتالي شرف المجتمع بأسره".

وتعتقد المشاركات بأن هذا قد يكون السبب، في الكثير من الأحيان، وراء عدم وضوح الحدود الفاصلة بين العنف المنزلي وذلك العنف الذي يحدث في المجال العام. ويعتبر العمل مع ضحايا العنف، سواء العنف المنزلي أو ذلك الذي يحدث في المجال العام جزءاً أساسياً من أنشطة الكثير من المنظمات النسائية حيث تقوم معظمهن بإدارة الملاجئ للنساء الهاربات من العنف المنزلي. وتحكى احدى المشاركات من جنوب العراق عن نساء لجأن إلى أحد الملاجئ التي يقومون بإدارتها وهن يعانين من إصابات جسدية من جراء اغتصابهن على أيدي أفراد من المليشيات وقد رفض

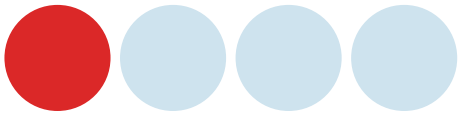

تم تخصيص كوتا للمرأة أثناء الانتخابات التى تمت إجراءها عام 2005، وتنص على أن تمثيل المرأة لا يجب أن يقل عن 25% من جميع المقاعد في البرلمان وبعض الهيئات الأخرى المختارة ولكن تصلب المناخ السياسي وانعدام الأمن يؤثران تأثيراً مباشراً على إمكانيات المرأة فى المشاركة.

تمت صياغة القانون الوطني ضد العنف المنزلي في عام 2012. وقد تم إصدار هذا القانون بالفعل في كردستان العراق فى عام 2010 وهو القانون الذي يجرم كذلك ممارسة ختان الإناث، والزواج القسري، وزواج الأطفال، والعنف الجنسي وجرائم الشرف.

أقاربهن اصطحابهم إلى المستشفى، حيث قد يؤدى الاعتراف علناً بحدوث اعتداء إلى تدمير شرف الأسرة. وفي الملاجئ يتم إعطاء الفرصة للضحايا للحديث عن تجاربهن وكذلك يتم تقديم المشورة القانونية لهن.

"بعدما أنشأنا الخط الساخن، بدأت النساء في زيارة الملاجئ التي نقوم بإدارتها على الرغم من خوفهن من المجيء. وقد حاولنا إعطائهن فرصة للحديث عن ما قد تعرضن له ربما لأول مرة! حتى بالنسبة لي كان من الصعب كسر حاجز الصمت حول تجربتي".

وكانت إدارة تلك الملاجئ هي أحد المجالات التي استطاعت منظمات المرأة العمل فيها، دون التعرض للكثير من العراقيل من جانب الإدارات الرسمية وعلى الرغم من ذلك فقد قام بعض السياسيين البارزين باتهام بعض الناشطات بالقيام "بنشر الدعارة".

إن العمل في هذه القضايا يوفر حماية للمرأة بالإضافة إلى أنه يساهم في تعزيز مشاركتها. وكما علقت إحدى المشاركات: "إذا لم نكافح ضد هذا العنف لن نستطيع أبداً زيادة مشاركة المرأة".

"أن العمل ضد العنف المنزلي هو العمل من أجل السلام وأن رفع مستوى الوعي يعني زيادة الثقة بالنفس، ومن لديه ثقة بنفسه يمكنه أن يصبح من دعاة السلام".

الجهات الفاعلة الدولية. الاحتلال والمرحلة الانتقالية بدون مشاركة المرأة

وعلى الرغم من العنف الذي نتج في أغلب الأحيان عن تواجد القوات الأمريكية، إلا أن معظم المشاركات في مجموعة البحث قد أجمعن على أن القوات الأمريكية قد غادرت العراق في وقت مبكر للغاية، وأنهم قد فشلوا في تحقيق سلاماً آمناً خلال فترة الاحتلال التي دامت حوالى عشر سنوات. وعبرت المشاركات كذلك عن مخاوفهن من انتشار المليشيات وتهديد نشوب الحرب الأهلية. وظنت العديد من النساء بأن وصول القوات الأمريكية في عام 2003 من شأنه أن يفتح آفاقاً جديدة للمطالبة بحقوقهن السياسية، وقد حدث ذلك بالفعل إلى حد كبير للنساء في إقليم كردستان بالعراق، حيث رأين في تواجد الإدارة الأمريكية تجربة إيجابية. وقد عبرت النساء الكرديات عن قلقهن المتزايد من امتداد العنف الطائفي إلي إقليم كردستان والذي ازداد منذ رحيل القوات الأميركية، مما سيكون له عواقب سلبية على الحرية النسبية التي تتمتع بها المرأة هناك.
ومن ناحية أخرى، فقد رأين إن الإدارة الأمريكية لم تفعل ما يكفي لتعزيز إشراك المرأة. ولقد أشارت جميع المشاركات إلى إن الفاعلين الدوليين قد قدموا الكثير من التنازلات بشأن قضايا النوع الاجتماعي خلال الفترة الانتقالية من أجل ضمان جمع زعماء الطوائف على مائدة المفاوضات.
وذكرت أحدى ناشطات حقوق المرأة الرائدات في العراق في حديث أجريناه ضمن هذه الدراسة، أن الإدارة الأمريكية فشلت في دعم المجموعات النسائية في اثنتين من القضايا المصيرية وهما حظر إدراج المادة رقم 41 في الدستور العراقي (وهى المادة التي تنص على السماح لكل جماعة دينية في العراق بالحكم في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية الخاصة بها)، بالإضافة إلى عدم دعمهم للكوتا النسائية. وأضافت كذلك أن الأمريكيين كانوا في البداية على استعداد للاجتماع مع المجموعات النسائية، ولكن عندما بدأت مرحلة المفاوضات رسمياً تم طرح مطالبهن جانباً:

"لقد خرجنا في مظاهرات عامة وكذلك حاولنا داخل البرلمان إلغاء المادة رقم 41 من الدستور. وقمنا بلقاء السفير الأمريكي. لقد مررنا بأوقات عصيبة بالفعل وقد حاول السفير الأمريكي تجنب أي تدخل في الدستور. وكنت استشيط غضباً، فهم يتحدثون عن تحويل العراق إلى رمز لحقوق الإنسان والديمقراطية، ولكنهم لا يستمعون إلينا عندما نجادلهم بأن الدستور الجديد يخل بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان".

ورفضت الإدارة الأميركية كذلك الوقوف بجانب النساء عندما بدأن في المطالبة بتطبيق الكوتا النسائية في المجال السياسي، وعلى الرغم من ذلك، وبفضل أنشطة كسب التأييد الناجحة من قبل المنظمات النسائية، صوتت الغالبية في البرلمان لصالح نظام الكوتا المقترح.
ووفقاً لما ذكرته هذه الناشطة فإن القوات الأمريكية كانت في عجلة من أمرها ولم تعطى أولوية للقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي حيث اعتقدوا أن ذلك من شأنه إبطاء العملية. وأضافت الناشطة أن ترك هذه المسائل جانبًا كانت قراراً سريعاً ذا عواقب بعيدة المدى بالنسبة للعراقيين.
اليوم لم يعد العراق محتلاً ولكن الوجود الدولي في العراق ما زال مكثفاً. وللأسف فإن بعثة الأمم المتحدة في العراق تعتقد بأن انتدابها يقتصر على التعامل مع المسائل المالية والتقنية، وهو السبب وراء عدم اتخاذها دورًا قيادياً في الدعوة للمساواة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. وأضافت الناشطة:
"أقول لهم إن انتدابكم يجب أن يتضمن كذلك ضمان الالتزام بمواثيق واتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية، وذلك من أجل مصلحتكم". وأكدت المشاركات في مجموعة البحث على أن الدليل على إمكانية انخراط الأطراف الدولية في قضايا المرأة هو أن منظمات أخرى تابعة الأمم المتحدة مثل اليونيسيف، واليونيسكو، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يقفن وراء المطالبة بإلغاء المادة رقم 41 من الدستور.

وعلى الرغم من كل ما سبق فقد اعترفت جميع المشاركات في مجموعة البحث بأن الاهتمام والدعم العلني الذي يحصلن عليه من المجتمع الدولي له مردود هام بالنسبة لهم. وتعتقد المشاركات بأنه في حالة غياب الأطراف الدولية سيكون من الصعب مجرد مناقشة قضايا المساواة في النوع الاجتماعي في العراق، كما أن التمويل الذي تحصل عليه المنظمات من الجهات الدولية الفاعلة في المجتمع المدني، وهيئات الأمم المتحدة، والحكومات كان كذلك من العوامل الحاسمة للتشبيك وبناء القدرات.

وعلى الرغم من التاريخ الطويل الذي تتمتع به منظمات المرأة في العراق إلا أن المجتمع المدني حاليًا يتطور في الأغلب داخل الإطارات التي وضعتها إدارة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتلعب الجهات المانحة المختلفة الأخرى وصانعي السياسات دورًا رئيسيًا في تطور الحركة النسائية حيث أتخذ وفد الاتحاد الأوروبي في بغداد على سبيل المثال دوراً قياديًا في التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في عملية إعادة البناء، كما يتم تعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع مشاريع الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك فقد تحدث العديد من ممثلي الاتحاد الأوروبي عن الصعوبات التي واجهتهم عند محاولة الدفع بقضايا المساواة في النوع الاجتماعي والتي كثيرًا ما يتم وصفها بأنها أفكار دخيلة، غير قابلة للتطبيق في العراق. وفي نفس الوقت، أعربت عدد من المشاركات عن قلقهن من تغيير نمط التمويل من قبل العديد من الجهات المانحة وتحوله من التمويل المباشر الموجه للمنظمات الغير حكومية إلى تفضيل تمويل الجهات الفاعلة في الدولة والتي تقوم بدورها بتمويل المنظمات الغير حكومية. ولا تثق المشاركات في قدرة مؤسسات الدولة الحديثة العهد على اتخاذ قرارات واعية وسليمة فيما يتعلق بالتمويل. وترى المشاركات في هذه التطورات الجديدة تهديدًا لاستقلالهن ولدورهن كجهات رقابية: "يتعين علينا الآن الحصول على الموافقة من قبل الحكومة، وهذه أنباء سيئة لمؤسسات المجتمع المدني".

الأعراف والقوانين. أنشطة كسب التأييد من أجل إجراء الإصلاحات داخل الإطار الديني

"ليست لدينا قوانين تجرم العنف ضد المرأة. لدينا ضحايا من النساء تم الاتجار بهن ولكن ليست لدينا قوانين تجرم ذلك، كما أن حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن لها تأثيراً سيئاً على إمكانية المرأة في العيش والمشاركة في المجتمع".

ولقد اهتمت منظمات المرأة بأنشطة كسب التأييد من أجل إجراء الإصلاحات القانونية، حيث تحتل مركز الصدارة لعبة الشد والجذب بين القوانين الوضعية والدينية. وظهرت استراتيجيات مختلفة أثناء مناقشة أفضل السبل لضمان حق المرأة في المشاركة. ولقد شاركت العديد من المنظمات في أنشطة كسب التأييد من أجل التأثير على صياغة الدستور الجديد. وقامت النساء بالتعبئة بنجاح ضد القرار رقم 137 (الذي ينص على توسيع سلطة المحاكم الإسلامية لتشمل جميع المنازعات بين المسلمين فيما يتعلق بمسائل الزواج والطلاق) على الرغم من أن الدستور الذي تمت الموافقة عليه يحتوى بالفعل على إطار ديني عام حيث ينص على أن الإسلام هو المصدر الأساسي للتشريع. ولهذا السبب تم وصف الدستور الجديد بأنه دستور "مليء بالثغرات والفجوات" فيما يتعلق بالمساواة في النوع الاجتماعي. وكانت المادة رقم 41 بمثابة "قنبلة تم زرعها داخل الدستور".

وتعطي لنا المرأة الكردية مثالاً رائعاً على إمكانية تحقيق انتصارات كبيرة فيما يتعلق بالحقوق القانونية للمرأة فعلى مدى عشر سنوات من السلام النسبي استطاعت منظمات المرأة في إقليم كردستان تعديل قانون الزواج والذي رفع السن القانونية لزواج الفتيات من سن 14 إلى 16 عاماً. ونتيجة للحملات الناجحة لمنظمات المرأة تم اعتماد أول قانون ضد العنف المنزلي في يونيو/حزيران 2011، مما يعتبر إنجازاً كبيرًا في منطقة تتسم بسيطرة الآليات التقليدية للرقابة على الشرف. وتقدم لنا إحدى الناشطات فيما يلي مسودة للخطوات التنفيذية لإدارة حملة ناجحة وتشمل العديد من الأساليب مثل أعمال كسب التأييد الانتقائية، وتحديد وكلاء التغيير والتحالف معهم، والتشبيك داخل المجتمع المدني، والأنشطة المباشرة مثل مسرح الشارع وأخيراً، توفير الخبرة القانونية في كتابة مسودات القوانين:

"يمكنك دائماً إيجاد وسائل جديدة للنضال. لقد قمنا بإنشاء لجنة مشتركة تشمل جميع ممثلي المجتمع المدني وقمنا بالعمل على ثلاث محاور رئيسية وهي السياسيين، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. وكان من الصعب مجرد البدء في الحديث عن جرائم الشرف. قمنا في البداية بالحديث مع من يؤيدن حقوق المرأة إلى حد ما من السياسيين ولم نذهب إلى هؤلاء ممن يقفن ضد حقوق المرأة وبدأنا في ممارسة أنشطة كسب التأييد معهم... ثم أتبعنا نفس الأسلوب مع وسائل الإعلام. وفي 8 مارس قمنا بعمل تمثيلية مسرحية وتنظيم مسيرة في وسط المدينة. وقمنا بتكوين مجموعتين من النساء، المجموعة الأولى ترتدى ملابس بيضاء مخضبة بالدماء، بينما كانت المشاركات في المجموعة الثانية مقيدات، ويقوم أحد الرجال بجذبهن. وقمنا بتقديم التماس إلى رئيس الوزراء والمطالبة بإقامة ملجأ للنساء وتم إصدار قرار بذلك وكانت تلك هي البداية. كنا نعرف كيفية إجراء أنشطة كسب التأييد مع حكومة، واستمرينا في الضغط علي المسئولين في الحكومة وكذلك على المحامين والمدعين العامين. وقمنا بكتابة مسودة للبند الخاص بالعنف المنزلي وتم التصديق عليها في البرلمان الإقليمي. وفي عام 2005 تم رفض هذه المسودة ولكننا واصلنا النضال وأخيراً في عام2011 قام بالتصديق علي المسودة جميع أعضاء مجلس النواب فيما عدا عضو واحد قام بالتصويت ضدها. حتى أعضاء الحزب الإسلامي قاموا بالموافقة عليها. وهكذا استطعنا إصدار قانون لمكافحة العنف المنزلي. ولقد نجحنا في ذلك بالتعاون مع جهات أخرى فاعلة في المجتمع المدني، وكانت هذه إحدى إنجازات عشرين عاماً من النضال.

المشاركة السياسية واستراتيجيات صنع القرار

ويعد البند الخاص بتخصيص 25 بالمئة من الترشيحات للمرأة في قانون الانتخابات انتصاراً ساحقاً حققته منظمات المرأة خلال المرحلة الانتقالية. ولقد عملت الحركة النسائية بشكل مكثف في جمع التوقيعات وأنشطة كسب التأييد. وقامت المنظمات النسائية كذلك بتنظيم حملة لتشجيع النساء على التصويت، وشاركن في تدريب المرشحات على إدارة الحملات الانتخابية. وقد شهدت انتخابات عام 2005 إقبالاً كبيراً من الناخبين والناخبات وحصلت المرأة على أكثر من ثلث المقاعد. وعلى الرغم من أن الانتخابات الأخيرة لم تحقق نفس النجاح الذي حققته الانتخابات السابقة إلا أن المرأة

اليوم لا تزال متواجدة في البرلمان وكذلك إلى حد ما عضوات في المجالس واللجان التي تعمل على قضايا محددة. وأكدت إحدى المشاركات على أنه على الرغم من تواجد المرأة في الحكومة إلا أنه لا يتم إعطائها مساحة للترويج لأفكارها الخاصة.

"في البداية رفض العديد من الرجال الجلوس بجانبي بسبب كوني امرأة. كانوا يتركون مسافة بيني وبينهم معللين ذلك بعدم استطاعتهم الاقتراب مني، ولكن الوضع تحسن عندما اجتمعنا عدة مرات وبعد أن تحدثنا عن حقوق المرأة. حاولت من جانبي أن أغير من طريقة تفكيرهم حول المرأة، فالمرأة بإمكانها مشاركة الرجل في الموارد وفي المجال السياسي. وكنت أقول لهم: أنا إنسانه متعلمة، أنا مهندسة".

وعلى الرغم من أن جميع المشاركات قد أعتبرن نظام الكوتا خطوة حاسمة نحو تحطيم هذه الحواجز الهائلة إلا أنها قد أدت كذلك إلى بعض المشاكل الغير متوقعة. وعلى سبيل المثال فإن النساء اللاتي تم انتخابهن كن يتمتعن بخبرة سياسية محدودة كما أنهن لم يدخلن في المجال السياسي من أجل النضال في سبيل نيل المرأة كامل حقوقها. ومثال لهذه الفجوة فقد صوتت غالبية السياسيات في صالح إدراج المادة رقم 41 في الدستور على الرغم من أنشطة كسب التأييد المكثفة التي تم إنجازها.
ولأن كل حزب يسيطر على قوائم مرشحيه، لم تهتم بعض الأحزاب بترشيح نساء قويات وناشطات سياسياً في مواقع السلطة. وقد زعمت المشاركات بأنه لم يتم إدراج بعض النساء ذوات التأثير في مجتمعاتهم واللاتي يعملن بقضايا النوع الاجتماعي في القوائم عن قصد. وقد أدى هذا إلى تواجد نساء ليس لديهن قاعدة قوية في البرلمان، هؤلاء اللاتي تتم مطالبتهم "بالتصويت والطاعة". وتعتقد معظم المشاركات بأنه لا يجب توجيه اللوم للمرأة لهذا الوضع، بل يجب توجيهه بالأحرى إلى الأحزاب السياسية التي قامت بإدخال هذا النظام.

الفقر والتهميش. الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمسألة المشاركة

ترى أغلبية المشاركات وجود علاقة قوية بين الفقر والسلام.

"عندما يضعف الاقتصاد تضعف الصلات الاجتماعية في المجتمع وتتأثر نفسية المواطنين والدولة، كما يزداد الغضب والخوف. وتحت تأثير هذه الظروف ينشأ العنف. والعكس صحيح، عندما يعم السلام والاستقرار ينشط الاقتصاد".

وفي نفس الوقت يعتبر نقص التعليم من العوامل التي تساهم إلى حد كبير في اضطهاد المرأة: "لدينا نساء أميات لا يمتلكن أي مهارات ولا يعلمن شيئاً. يتم تزويجهن في سن الثانية عشرة، ويقمن بوضع طفلهن الأول عند بلوغهن سن14 عاماً".

"لا يتم إعطاء أي أولوية للقضايا الاجتماعية، ولكن في حقيقة الأمر فإن القضايا الاجتماعية والاقتصادية هي في غاية الأهمية وبواسطتها يمكن تغيير المجتمع بأكمله. فمعظم النساء أميات ولا يملكن أي مهارات وهذا ليس في صالح الدولة بشكل عام، فعندما نقوم بمساعدة المرأة على أن تصبح مستقلة، وأن تكون قادرة على إعالة أطفالها، لا نقوم فقط بمساعدة النساء، ولكننا نعمل على تحسين المجتمع بأكمله".

ومن أجل الهروب من التقاليد والأفكار القمعية، لابد من معالجة مشاكل نقص النمو والتعليم: "الفقر هو جوهر المشكلة. لا يمكننا أن نبدأ بالتنديد بجرائم الشرف. لا يمكننا أن نبدأ بذلك". وتأمل المشاركات في أنه بمجرد زيادة مستويات التعليم، سوف يتاح للمواطنين مساحة اقتصادية أكبر وبذل المزيد من الجهد لتغيير الطريقة القمعية في التفكير. وبينما يوجد بالتأكيد ترابط بين الفقر والعنف إلا أن هذا الفهم يمثل كذلك علامة على المساحة المحدودة المتاحة للمرأة لتحدى الهياكل السلطوية.
يوجد اليوم في العراق حوالي 1 إلي 2 مليون أرملة يعشن أوضاعاً هشة. بسبب موت أزواجهن دفاعاً عن الوطن، تكون لديهن مكانة مزدوجة في المجتمع، فيتم اعتبراهن بطلات مضحيات من أجل الوطن، وهن في الوقت نفسه سجينات وضع يائس، محكومات من التقاليد التي تمنعهم من العمل وإعالة أسرهن، وهى نفس التقاليد التي تمنع الأرامل من العمل والزواج مرة أخرى، متجاهلة تماماً احتياجات المرأة الجنسية والنفسية. وكما أوضحت إحدى المشاركات: "إن الأرامل هم أبطال الأمة، وفي الوقت نفسه يتم تدميرهن". وتضيف قائلة: "نرى أطفالاً تتسول في سن السابعة، يتم استدراجهم في الاتجار بالبشر. وهم في الغالب أطفال الأرامل ممن يضطرن إلى العمل لرعاية أمهاتهم".
وتعتقد عدد من المشاركات بأن توفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأرامل في العراق جزءاً لا يتجزأ من بناء السلام. وقد قام عدداً منهن بإدارة مشروعات القروض الصغيرة التي تستهدف الأرامل على وجه التحديد. ومع ذلك تعتقد بعضهن في وجود حاجة للعمل على عدة مستويات لإحداث التغيير. وعلى سبيل المثال فقد اعترفن بوجوب حدوث تحول أكثر عمقاً في المجتمع من أجل مجابهة تأنيث الفقر. كما توجد الحاجة كذلك لوضع الميزانيات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي على مستوى الدولة والإقليم على حد سواء. وأشارت المشاركات إلى أنه لم يتم إشراك المرأة في اعتماد الخطة الخمسية الحالية للاقتصاد الوطني، كما انتقدن كذلك عدم تطبيق القوانين التي تم إصدارها بالفعل على سبيل المثال القوانين الخاصة بالدراسة الإلزامية للفتيات والفتيان على حد سواء، ولكن "لا توجد أي متابعة عندما تغيب أحدى التلميذات عن الدراسة،وليس لدينا أي علم بما يجري". وأشارت المشاركات إلى واحدة من أكبر المشكلات التي تواجههن وهى أنه:

"لا تتوفر لدينا أي إحصاءات عن وضع المرأة في العراق. في السنوات الأربع عشر الماضية كنت أقضى كل أيامى في المحكمة فقط للعمل في قضايا تتعلق بالمرأة. لذلك فأنني أنبه على ضرورة توافر هذه الإحصاءات فنحن بحاجة لوجود إحصاءات عن وضع الأرامل والمرأة بشكل عام حتى يتسنى للحكومة والمنظمات الدولية أن تستهدف المجموعات والأعداد الصحيحة".

المفاوضة بين الفصيلين العلماني والدين على المعايير والقيم

أحد الأسئلة التي تطرق إليها العديد من الناشطات في المجتمع المدني هي إلى أي مدى يمكن التعاون مع القادة الدينين؟ وما هي أفضل استراتيجية لذلك، المواجهة أم الحوار؟

ونظراً لأن العديد من الناشطات والسياسيات العراقيات متدينات بطبيعتهن، فيرين ضرورة استخدام قواعد معاملة المرأة المذكورة في القرآن الكريم أداة للاقتراب من الزعماء الدينيين: "إذا نظرتم إلى طبيعة الإسلام ستجدون أنه في الواقع دين تسامح، يحث على حسن معاملة النساء. وما يحدث الآن ما هو إلا تطبيق سيئ لقواعد الدين".

وتتمثل استراتيجيتهم في البدء في التعاون مع واحد من الأئمة الذين تجمع بينهم أرضية مشتركة ثم القيام بزيادة هذا التعاون. وتحدثت إحدى المشاركات عن أحد الأئمة وتعليقه على ردود الفعل التي تلقاها بعد أن بدء تناول حقوق المرأة خلال خطبة صلاة الجمعة في المسجد: "بعد ثلاثة أسابيع، جاءت النساء إلى المسجد وقالوا له أنه بسبب الخطبة التي ألقيتها بدء أزواجنا في معاملتنا معاملة طيبة. ونرجو أن تكرر هذه الخطبة من وقت لآخر". وأوضحت نفس المشاركة أن التعاون مع الأئمة قد ساعد على فتح الأبواب أمام تقبل قضايا أخرى تتعلق بحقوق المرأة، مثل التعاون مع وزارة الشئون الدينية، التي اعتادت النفور من التعاون مع منظمات المرأة.

"في البداية كان من الصعب للغاية التحدث حتى عن جرائم الشرف. ولقد بدأنا أولاً العمل مع هؤلاء الساسة ممن يناصرن حقوق المرأة إلى حد ما، ولم نتعامل مع من يقف ضد حقوق المرأة".

وقد أكد أحد ممثلي اتحاد الدعاة الإسلاميين على العلاقة المتنامية بين الأئمة والمنظمات النسائية في كردستان العراق. ويصل عدد الأئمة ما بين 5000 إلى 7000 في كردستان العراق وهذا يعنى أنهم يتواصلون مع أكثر من مليون شخص كل يوم جمعة:

"من الجانب الإنساني لا يمكننا السكوت على جرائم قتل المرأة. المشكلة الأكبر هنا هي في التقاليد التي يمارسها الناس، لكنهم يحيلن ذلك إلي الدين. فمثلاً قد يقتل أحد الرجال أحدى النساء ويعتقد أن هذا أمر جيد. نحن نؤمن أنه لا يمكن تطوير المجتمع إذا لم نتخلص من هذا العنف. ونحاول عرض نماذج من الآيات القرآنية التي تظهر الاحترام الذي كان يعامل به الرسول صلعم زوجاته وبناته".

وبينما تحمست بعض المشاركات للتعاون مع الأئمة، شككت المشاركات الأخريات في جدوى ذلك: "نحن لا نريد أن نجعل من الأئمة أصدقاء لنا ولا نطلب منهم الأذن وهكذا نعمل معهم باستمرار خطوة بخطوة".

وأصرت المشاركات على أنه في حين أنه من الممكن إيجاد فهم مشترك حول قضية العنف المنزلي إلا أن قضايا الزواج والطلاق أو الميراث تعتبر أكثر حساسية وقد تعني نهاية هذا التعاون. ومع ذلك فإنهم يعتقدن بأنه عليهن الاختيار بين الإقصاء أو تقبل الأطر السائدة ومحاولة تغييرها من الداخل. ولقد أصبحت النساء متمرسات في إيجاد الثغرات واستخدام استراتيجيات مبتكرة للحصول على المزيد من الحرية لأنفسهن:

"قال لنا أحد المسئولين: ماذا تريدن أيها النساء؟هل تريدن المساواة مع الرجل؟ وأجاب بنفسه على السؤال قائلاً: لا، لن يحدث ذلك! وقامت المنظمات عندئذ باستخدام بعض الحيل للوصول إلى أهدافهن وإلا فلن يتمكنا من تحقيق أي نجاح. وهذا نوع من الحيل متطور للغاية. لقد أخبرنا هذا المسئول بأن كل ما نريده هو أن نصبح سيدات أعمال. نحن لا نريد المساواة، بل كل ما نريده هو أن نعمل بالتجارة. ونحن نقول لهم أن واحدة من زوجات الرسول صلعم كانت تعمل بالتجارة، فإذا كان بإمكانها الاشتغال بالتجارة فلماذا لا أستطيع أنا أيضاً العمل بها؟"

وقدمت المشاركات مثالاً آخر على مشروع يهدف لتوعية المرأة حول قضايا الصحة، ويعتبر من المشروعات الآمنة والتي يسمح للنساء المشاركة بها وحضور ورش العمل وغيرها من الأنشطة لمعرفة المزيد عن الأمور المتعلقة بالصحة، ولكن في نفس الوقت الذي يتلقين فيه المحاضرات حول الصحة، يتلقين كذلك معلومات حول الأمور القانونية: "هكذا يمكننا تحقيق أهدافنا بطريقة غير مباشرة فنقوم بتقديم التوعية القانونية ولكن من خلال التوعية الصحية".

نساء ضد الطائفية. وضع حجر الأساس للمصالحة

تتصف الانقسامات في العراق بكونها عميقة وذات أوجه متعددة، انقسامات بين الجماعات الدينية وبعضها البعض، وبين القطاعين المدني والديني، وبين الأقاليم المختلفة، وبين الرجال والنساء، وكذلك بين المليشيات المترددة.

وتصور لنا أحدى المشاركات حالة الفوضى التي قد تصل إليها الأمور في بعض الأحيان: "حتى لو أردت أن تنشد المصالحة، السؤال هو مع من عليك أن تتحدث؟" وتؤمن المشاركات بقدرتهن على لعب دوراً رئيسياً في إصلاح النسيج المجتمعي. وحول الصلة بين انعدام المساواة في النوع الاجتماعي والطائفية تقول إحدى المشاركات أن المادة رقم41 والتي تعطى الأسبقية لديانة الشخص وهويته العرقية على وضعه كمواطن عراقي لن تلحق ضرراً بالنساء فقط، بل ستؤدى إلى تفكيك الأسرة وبالتالي إلى هدم المجتمع بأكمله".

"وهذا يعني أنه سيكون لدينا محكمة للشيعة، وأخرى للمسيحيين، وثالثة للسنيين، إلخ...وهكذا لن يتم معاملة المواطنين على قدم المساواة، وبالتالي سيتم تغليب هوياتهم الدينية".

علاوة على ذلك، تعتقد المشاركات أن الطائفية ما هي إلا نتيجة للصراعات السياسية بين الحكومة والفصائل المختلفة والمليشيات العنيفة التابعة لها والتي تحصل على الأسلحة والأموال من الدول المجاورة. فالمواطنون على مستوى القاعدة لا يفرقون بين السنة والشيعة والعرب والأكراد وتكون أسباب الانحياز مع جماعة ضد الأخرى بالنسبة لعامة الناس أسباب تافهة في معظم الأحيان: "يعتقد الناس أحياناً بأن تنظيم القاعدة هو الأفضل حيث يقوم بحمايتهم من مليشيات المهدي. هذا هو السبب ببساطة شديدة".
تمت الإشارة كذلك إلى أنه خلال الاحتلال الأمريكي تم تغليب المصالح الطائفية، في حين تم تهميش من يعمل من أجل هوية عراقية موحدة.

"قبل مجيء الأمريكيين لم نكن نستخدم مسميات مثل الأكراد أوالشيعة. لقد عملت لسنوات طويلة ولم يسألني أحد في يوم من الأيام إذا كنت مسيحية. وكان لي العديد من الأصدقاء ولم أكن أعرف عنهم إذا ما كانوا من السنة أو الشيعة أو مسيحيين أو غير ذلك. ولكن الآن، وبعد هذا التركيز على الطائفية أعلم أنني كنت محظوظة لانتخابي عضواً في أحد المجالس. وقام الأمريكيون بتوزيع نماذج علينا وكان إحدى الأسئلة التي احتوى عليها النموذج: هل أنت من السنة، الشيعية، مسيحية، الخ ... ولقد كتبت: أنا عراقية".

وقد اضطر صدام حسين خلال فترة التسعينات إلى التقرب من الزعماء الدينيين الأصوليين للحصول على دعمهم وذلك لتعزيز شرعيته المتراجعة. وقد استمرت قوات الاحتلال الأمريكية في التركيز على التمثيل الديني والعرقي كمفتاح لتوطيد السلام، ولكن على الرغم من أن هذه الاستراتيجية قد تنفع لتلبية المصالح الطائفية، ولكنها وكما يوضح الرأي أعلاه قد أدت إلى انقسام المواطنين العراقيين العاديين.
وتحدثت المشاركات كذلك عن ما أدت إليه زيادة الانقسام وضعف التواصل بين المجموعات المختلفة الهوية من زيادة صعوبة الالتقاء عبر الحدود والعمل في أنشطة السلام والمصالحة. وكما ذكرت إحدى المشاركات: "إن التعصب يزداد نمواً في مناخ من الخوف". وحرصت المشاركات على التأكيد على الدور الهام الذي تستطيع المرأة القيام به في أنشطة المصالحة لميلها للسلم أكثر من الرجل، كما أكدن أنه "إذا ما وصلت المرأة لمراكز صنع القرار، فإن السلام سوف يسود في العالم". وفى حين يكون القادة الرجال مدفوعين بالرغبة في السلطة والنفوذ، تكون النساء أكثر قدرة على العمل عبر الحدود الدينية والعرقية مما يعزز من هويتهن كدعاة للسلام.
ولكن في نفس الوقت، وبسبب استمرار العنف بين الفصائل المختلفة، تعتقد المشاركات بأنه ليس من الممكن التوجه المليشيات العنيفة ومحاولة العمل على مد جسور التعاون معهم، وخاصة أن تواجد المرأة في السياسة واشتراكها في المفاوضات كان في الواقع أحد نقاط الخلاف. ومع ذلك اشتركت بعض المنظمات النسائية في كردستان العراق في لجنة المصالحة التي تم تشكيلها مؤخراً من أجل تقليص الهوة بين الحكومة الإقليمية وجماعات المعارضة، والتي كانت، حتى وقت كتابة هذا التقرير، وراء إصابة الحياة السياسية في المنطقة الشمالية بالشلل لبعض الوقت.
وفى النهاية فإن أكثر الفجوات عمقاً في العراق اليوم هي تلك الفجوة بين الرجال والنساء. وأشارت المشاركات إلى أن تضييق هذه الفجوة هو جزءاً أساسي من أجل إحلال السلام والمصالحة، حيث تستفاد المجتمعات المتماسكة والمستقرة استفادة جمة من المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة من جانب الرجال والنساء على حد سواء. وأشارت إحدى المشاركات إلى أنه فضلاً عن محاولة إنهاء العنف الدائر بطريقة مباشرة فإن الحوار بين المنظمات النسائية والقادة الدينيين له آثار طويلة المدى وأنه يعضد بناء السلام في المجتمع.

"نحن في حاجة إلى تنظيم العديد من الدورات يحضرها الرجال والنساء معاً للعمل على التقريب بينهم ومساعدتهم على تقبل بعضهم البعض. كما يمكننا لعب دور الوسيط بين الرجل والمرأة والعمل على كيفية حل المشكلات بينهم ويمكننا أن نعمل كذلك على المصالحة بين الرجل والمرأة".

إن جميع مشروعات زيادة الوعى لدى النساء والرجال تخدم أنشطة إحلال السلام على المدى البعيد، وكما أضافت إحدى المشاركات: "من لديه ثقة بالنفس، يمكن أن يصبح من دعاة السلام".

التحليل

التهميش

يعتبر العراق مثالاً على كيفية استمرار العنف بعد فترة طويلة من الاتفاق الرسمي على إحلال السلام. وتتأثر المرأة بدرجة كبيرة من آثار العنف وانعدام الأمن في المجالين الخاص والعام، مما يحد من إمكانيتها في المشاركة.
ويرتبط العنف المنزلي والعسكري ارتباطاً وثيقاً، حيث يميل الرجال إلى استخدام أجساد النساء للتنفيس عن إحباطاتهم في الحرب وكذلك في السلم. ويتم استخدام العنف ضد المرأة في العراق لإلحاق العار بالعدو حيث لا يرتبط شرف المرأة بشرف عائلتها فقط ولكنه يرتبط كذلك بشرف المجتمع بأكمله.
وعلى الرغم من أنه قد تم اعتماد قوانين بشأن العنف المنزلي في كردستان العراق، وهي في طريقها إلى التطبيق في بقية أنحاء العراق، فهناك العديد من القوانين التميزية والممارسات الأخرى التي لا تزال تكبل حرية المرأة وتحد من حقوقها. ولتأكيد كيف تتحول القضايا ذات الطابع المحلى إلى قضايا سياسية بالنسبة للمرأة العراقية، يكفى أن نذكر أنفسنا بأن العديد من القوانين التي عارضتها المرأة تتعلق بالتعدي على حقوقهن الشخصية كأفراد.
وتعانى معظم النساء العراقيات من الفقر والتهميش حيث لا يستطعن العمل وتكون قدرتهم على التنقل محدودة، وغالباً ما تكون إمكانياتهن كذلك محدودة للتأثير على اقتصاد الأسرة.
وفيما يتعلق بالتهميش الدولي للمرأة ولقضايا المساواة في النوع الاجتماعي في مرحلة إعادة بناء المجتمع العراقي، توضح لنا كلمات سينثيا إينلو، الباحثة والكاتبة في شؤون المرأة، كيف: "أصبح الوضع القانوني للمرأة العراقية أحد غنائم الحرب". فمن أجل تجنب استعداء أي من الأطراف

المشاركة في المفاوضات يتم إخفاء قضايا النوع الاجتماعي تحت الطاولة، مع الوعد بأن يتم إظهارها مرة أخرى عند استقرار الوضع. ولكن للأسف فإنه عندما تمر اللحظة الحاسمة بين الحرب والسلم، يصعب الرجوع إلى الخلف وإضافة قضية النوع الاجتماعي في مرحلة لاحقة.

الإنجازات

على الرغم من المساحة الضئيلة المتاحة لمنظمات المرأة للمشاركة فقد استطعن تحقيق إنجازات باهرة، كما أظهرن مهارات عالية في التفاوض ضمن السياقين الديني والسياسي ومعالجة بعض القضايا الأكثر حساسية بالنسبة للمرأة.

على الرغم من أن هذه الجمعيات لا تستطيع الوصول إلا إلى عدد محدود من الملايين من ضحايا العنف، إلا أنهن قد بدأن في بناء شبكة من الملاجئ وابتكار مناهج للجمع بين الحماية الجسدية والقانونية وتقديم المساعدات النفسية والاجتماعية.

ولقد نجحت المرأة العراقية كذلك في تغيير بعض التشريعات الأكثر تمييزاً ضد المرأة. ويعتبر تطبيق نظام الكوتا النسائية للمقاعد الانتخابية إحدى هذه النجاحات، بعد أن قمن بالعمل مع المنظمات الدولية والتعاون مع ناشطات من بلدان أخرى لهن تجارب مماثلة في تطبيق نظام الكوتا النسائية.

وتدرك الناشطات في العراق أن نظام الكوتا في خطر التعرض للاختطاف من قبل المسئولين عن التخطيط في الأحزاب السياسية، وهو السبب وراء قيامهن بصياغة استراتيجيات لمساندة الناشطات قي المجال السياسي على صياغة السياسات الخاصة بهن.

ويعد نجاح منظمات المرأة في تمرير القوانين الخاصة بالعنف المنزلي في البرلمان الإقليمي في كردستان العراق مثالاً آخر على الجهود الحاسمة والتخطيط الجيد الذي قامت به منظمات المرأة، كما تعمل المنظمات بخطوات متأنية على تغيير التقاليد الخاصة بمفهوم الشرف مع القادة الدينيين ممن يشتركون معهن في نفس الفهم حول بعض القضايا مثل العنف المنزلي أو جرائم الشرف.

كما تمكنت الناشطات كذلك من انتقاء بعض "العناصر الفاعلة من أجل التغيير" ضمن الهيئات الدينية والتعاون معهم في القضايا التي يتوافقون في فهمها مثل العنف المنزلي أو القتل دفاعاً عن الشرف.

كما ابتكرت الناشطات كذلك الوسائل التي تمكنهن من الدفع بجدول أعمالهم بشكل غير مباشر عندما صعب العمل بشكل مباشر وعلني بسبب المعوقات التي تسببها البيئة السياسية المعادية. وعلى سبيل المثال، قامت إحدى المنظمات بتنظيم ندوة "بريئة" للنساء حول قضايا الصحة ولكن تم استغلال تلك الفرصة لرفع مستوى الوعي عندهن حول حقوقهن القانونية.

التحديات

على الرغم من أن منظمات المرأة العراقية قد تمكنت من صياغة السياسات التي ساعدت على تطوير المجتمع المدني، إلا أنه لا تزال هناك فجوة عميقة بين الهياكل الرسمية وغير الرسمية للسلطة، كما أن استراتيجيات الوصول إلى مواقع صنع القرار لا تزال في طور الصياغة. وأشارت المشاركات في مجموعات البحث إلى أن العقبات ما زالت كبيرة. وعلى الجانب الإيجابي فقد حصلت الحركة النسائية في كردستان العراق علي قوة دفع كبيرة ولكن إذا استطاعت المنظمات تحديد عدد أكبر من "عناصر التغيير" داخل وخارج الهيئات الدينية والتعاون معهم في قضايا مشتركة، سيؤدى ذلك إلى تعظيم الآثار المتوقعة.

ومع استمرار زيادة الطائفية وظاهرة العودة إلى التقاليد في العراق، سيمثل العمل من خلال هذا السياق الديني إحدى التحديات الكبرى للنساء. وعلى الرغم من أن العديد من الأحكام الواردة في القانون الديني لا تتوافق مع الحقوق الأساسية للمرأة، فإن هناك العديد من الناشطات السياسات في العراق ممن يعتقدن في إمكانية تعزيز حقوق المرأة وتلبية احتياجاتها من خلال نظام غير علماني.

ويوجد تحدٍ آخر يتعلق بنظام الكوتا وكيفية تجنب السياسات الوصفية والتمثيلية لنظام الكوتا، وهذا يعنى تفادى استغلال المرأة كوسيلة لتقنين القرارات التي ترغب الأحزاب في تمريرها. وفى الغالب لا تتصدر القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي قائمة أعمال الناشطات في المجال السياسي، بل وربما يهدد اهتمامهن بتلك القضايا موقفهم داخل الأحزاب ويفقدهن القليل من النفوذ الذي يحتكمون إليه. ولذلك فإنه من الضروري أن تستكمل منظمات المرأة عملها مع الناشطات في المجال السياسي وأن توفر لهن فرص التدريب حول القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأن يصبحن شركاء للسياسيات اللاتي لا يزلن في بداية طريقهن السياسي.

إن أي نشاط يرتبط بالمصالحة يمثل تحدياً وخاصة في العراق، حيث تتواجد الانقسامات على مستوى الطوائف، وكذلك بين الليبراليين والعلمانيين من جهة، وبين المحافظين والمتدينين من جهة أخرى.ويكون تأثير العنف بين هذه الجماعات على النساء أكثر منه على الرجال، وقد يكون التركيز بشكل أكبر على ظاهرة تأنيث الفقر، وهو آثر من آثار العنف وأحد الوسائل الهامة لتوحيد الجبهات. كذلك يمكن لأرامل الحرب، ممن يعتبرن فخراً للعراق، أن يلعبن دوراً هاماً في بناء الوحدة الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب. وقد تنجح التعبئة حول التمييز والأضرار التي تسببها تلك التقاليد لمن من المفترض أن يكن "بطلات الأمة" في أن تصبح جهة محتملة للمطالبة بالسلطة.

وكما هو الحال في دول أخرى تمر بمرحلة ما بعد الحرب فقد تمكن المجتمع المدني في العراق من الازدهار بفضل التمويل الدولي المباشر. ولكن حينما تتجه الجهات المانحة بدعمها إلي مناطق أخرى ساخنة حول العالم، فإن المجتمع المدني سوف يشهد تقلصاً في مصادر التمويل والدعم وستصبح طرق مواجهة هذا الوضع تحدياً كبيراً خلال السنوات المقبلة.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه يمكن اعتبار الفجوة العميقة بين الرجل والمرأة، والتي تميز المجتمع العراقي بشكل عام عقبة أساسية أمام تحقيق المساواة قي النوع الاجتماعي. وربما يمثل البدء في بناء الجسور بين الرجال والنساء، ممن يشتركون في الإيمان بالمساواة في النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، التحدي الأكبر على الإطلاق.

تدعم مؤسسة "كفينا تل كفينا" النساء في الحروب والنزاعات بهدف زيادة قوتهن ونفوذهن في المجتمع، وتتعاون المؤسسة مع أكثر من 130 منظمة تعمل على تمكين المرأة من المشاركة من أجل تحقيق السلام المستدام وإعادة البناء.

يتم استخدام العنف ضد المرأة خلال الحروب والنزاعات كوسيلة من وسائل الحرب، حيث تتعرض النساء للاغتصاب الجماعي والتشويه والقتل ويتم حبس النساء في منازلهم ومنع الفتيات من الالتحاق بالمدارس، كما يتم إسكات صوت المرأة إذا ما أرادت التعبير عن أفكارها أو مشاعرها.

ولكن وكما يؤكد لنا التاريخ فإن المرأة هي إحدى الجهات الفاعلة والهامة في النضال من أجل السلام. وقد شهد العالم على هذا الدور في منطقة البلقان، وفي ليبيريا، وكذلك خلال الربيع العربي ولكنه نادراً ما يسمح للمرأة بممارسة دوراً في تحديد كيفية إحلال السلام والديمقراطية. وهذا هو السبب الذي من أجله أنشئت مؤسسة "كفينا تل كفينا" حيث تعمل المنظمات الشريكة للمؤسسة في مجالات التوعية حول حقوق المرأة، وكذلك القضايا الخاصة بصحة المرأة ومكافحة العنف الموجه ضدها. كما تهيئ المؤسسة أماكن للالتقاء بين النساء في المناطق التي يصعب فيها توفير هذه الأماكن وتمارس الضغط السياسي وتخلق فرص للحوار بين أطراف النزاع.

مؤسسة "كفينا تل كفينا" هي مؤسسة سويدية تدعم المنظمات النسائية في مناطق وسط وغرب أفريقيا، والشرق الأوسط وجنوب القوقاز وغرب البلقان. وتعمل المؤسسة على توفير الدعم المالي وفرص التشبيك بين المنظمات المختلفة للمرأة وذلك بالتعاون مع المنظمات الشريكة. مهمتنا هي المشاركة في تمكين الحركات النسائية في مناطق النزاع والتأثير على سياسات المساعدات الإنمائية والأمنية من خلال المساهمة في زيادة الوعي بوضع المرأة في مناطق النزاع وأهمية تمثيل المرأة في عمليات السلام. تعمل المؤسسة على نشر المعلومات حول وضع المرأة في النزاعات لدى الرأي العام والهيئات الحكومية والمنظمات المختلفة في السويد، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، كما تقوم المؤسسة بإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بأوضاع المرأة أثناء النزاعات والآثار الإيجابية لمشاركة المرأة في مبادرات السلام.

تم تمويل تقرير "قوى متساوية – لسلام دائم" ضمن إطار برنامج أدوات تحقيق الاستقرار
التابع للمفوضية الأوروبية: http://eeas.europa.eu/ifs/index_en.htm
يقع مضمون هذا التقرير تحت مسؤولية مؤسسة كفينا تل كفينا ولا يعكس تحت أي
ظرف من الظروف موقف الاتحاد الأوروبي.

Kvinna till Kvinna